نهاية سعيدة لترسيم الحدود بين السعودية والكويت

إنه يوم سعيد فى تاريخ العلاقات بين البلدين الشقيقين» بهذه العبارة وصف الأمير سعود الفيصل -وزير الخارجية السعودى- لحظة توقيع اتفاقية ترسيم الحدود فى المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية أول أمس الأحد ٢ يوليو ٢٠٠٠، التى وقعها الأمير سعود نيابة عن بلده، والشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح -النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية- نيابة عن الكويت فى حفل بقصر «بيان»، شهده الأمير عبد الله بن عبد العزيز -ولى العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس الحرس الوطنى السعودى، والأمير جابر الأحمد الجابر الصباح- أمير دولة الكويت-، وأعضاء وفدى البلدين، وكبار المسئولين.

الاتفاقية تضع نهاية سعيدة لترسيم الحدود بين البلدين، وتنهى ٨٠ عامًا من الاتفاقات المتعلقة بمسائل الحدود بينهما، و٣٤ عامًا دار فيها الجدل حول الجرف القارى بين البلدين، لكنها ستكون نقطة انطلاق نحو مفاوضات ثلاثية -بانضمام إيران- فى وقت لاحق؛ للتفاهم حول الجزء المشترك بين ثلاثتهم فى حقل «الدرة الثرى بالغاز الطبيعى»، وبهذا الصدد قال الأمير سعود الفيصل: «سيكون هناك موقف مشترك بين الشعودية والكويت مع الجارة إيران»، مؤكدًا آماله فى حل المسألة «بالطرق السلمية والودية نفسها».

وبموجب الاتفاقية السعودية -الكويتية، تحتفظ الكويت بالسيطرة على جميع المجزر الصغيرة غير المأهولة الواقعة ضمن المنطقة البحرية، التى شملها الاتفاق بما تقع الحدود البحرية بينهما إلى الجنوب من آخر جزيرة كويتية، كما اتفق البلدان على تقاسم حقل «الدرة» والثروات الطبيعية فيه بالمناصفة، ويقع الخط البحرى الجديد بينهما -بعد الاتفاق- بعمق ميل بحرى جنوب جزيرة أم المرادم، وكذلك تضمن الاتفاق السيادة الكويتية الكاملة على الجزر، مع تقاسم السعودية والكويت والثروات النفطية والغازية

فى حقل الدرة، وجزيرتى قاروة، وأم المرادم فقط، كما هو الحال فى تقاسم الثروات الطبيعية فى اليابسة ضمن المنطقة المقسومة بين البلدين (المنطقة المحايدة).

أما بالنسبة للجزء المشترك بين السعودية والكويت وإيران فى حقل الدرة فسيكون محلا لمفاوضات منتظرة. وحسبما صرح خالد الجار الله -وكيل وزارة الخارجية الكويتية- فإن «من المتوقع أن تبدأ هذه المحادثات فى القريب العاجل». ومن جهتها.. رحبت الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالاتفاقية السعودية- الكويتية، مؤملة أن تتوج باتفاقية ثلاثية مع إيران قريبًا.

وفى القاهرة.. رحبت جامعة الدول العربية بالاتفاقية وقالت: إنها نموذج احتذى به بين الأشقاء العرب لتجنب الخلافات الحدودية، وذلك حسب تعبير أمينها العام: الدكتور عصمت عبد المجيد. أما المستشار طلعت حامد -المتحدث باسمها- فصرح بأن الاتفاقية تأتى امتداداً للمعاهدة التاريخية مؤخراً بين السعودية واليمن. إلى ذلك.. اختتم ولى العهد السعودى زيارته -التى استغرقت ثلاثة أيام إلى الكويت أمس الإثنين (٣ يوليو ٢٠٠٠)- بعد أن لقى حفاوة رسمية وشعبية منقطعة النظير.

موقع «إسلام أون لاين»

٤ يوليو ٢٠٠٠

●●●

تحرير التجارة الخليجية - الأوروبية!

تنطلق اليوم (الإثنين ٢٢-٥-٢٠٠٠) فى بروكسل أعمال الاجتماع الوزارى العاشر المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجى والاتحاد الأوروبى، على مستوى الوزراء الخارجية؛ من أجل التوصل إلى إبرام اتفاقية شاملة لمنطقة تجارة حرة بين الجانبين.

وصرح كريس باتن -مفوض الاتحاد الأوروبى المكلف بالعلاقات الخارجية- بأن دول مجلس التعاون تؤمن ٢٪ من احتياجات الاتحاد الأوروبى من الطاقة، الإضافة إلى أنها تمثل سوقا مهما لصادراته، مشدداً على أن المفتاح الرئيسى لتعميق العلاقات بين الجانبيين يكمن فى إبرام اتفاقية للتجارة الحرة بين المجموعتين، تسهم فى تشجيع المزيد من الشركات الأوروبية على الاستثمار فى دول التعاون الخليجى.

أوضح باتن أن هناك صعبوات متوقعة برزت فى مفاوضات العام الماضى، حول اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين المجلس والاتحاد، مضيفا أن الاتحاد رحب كثيراً بقرار المجلس بإنشاء اتحاد جمركى، سيدخل حيز التنفيذ عام ٢٠٠٥م، وأن هذه الخطوة منح المفاوضين الآن قاعدة واضحة لمواصلة المفاوضات على أساس القضايا واللوائح والقوانين الأصلية المطروحة.

وقال: إن الاتحاد يرغب -على هذا الأساس- فى تكثيف المفاوضات؛ لإنهائها أسرع وقت ممكن، وإن هدفى هو إنهاء هذه المفاوضات خلال العام الجارى؛ حتى يتسنى القيام بعملية التصديق عليها فى الوقت المطلوب.

من جهتها.. صرحت مصادر خليجية بأن هناك ثلاث قضايا اقتصادية محورية للجانب الخليجى سيتم طرحها على الاجتماع هى: ضرورة وضع حد للخلل فى الميزان التجارى بين الجانبين (١٧ بليون دولار عام ١٩٩٨)، فى حين وصل الفائض التراكمى فى نحو مائة مليار دولار لصالح الجانب الأوروبى، منذ بدء مفاوضات منطقة التجارة

الحرة بينهما قبل ١٠ سنوات، والثانية: الضرائب الأوربية العالية على المنتجات البترولية المتكررة التى أضرت بدول الخليج، والثالثة: عدم إعطاء المفاوضات مع الجانب الخليجى الأولوية، على الرغم من توصل مجلس التعاون إلى اتفاق بشأن التعريفة الجمركية الموحدة، وبدء العمل بها اعتباراً من مارس ٢٠٠٥م.

ويرأس الأمير سعود الفيصل -وزير الخارجية السعودى- الوفد الوزارى الخليجى فى هذا الاجتماع، بينما يرأس الوفد الأوروبى جاسم جاما- وزير الخارجية البرتغالى- باعتبار بلديهما رئيسى الدورة الحالية للمجلس والاتحاد.

موقع «إسلام أون لاين»

٢٢ مايو ٢٠٠٠

●●●

دعوة لتقاسم الثروات بين الكويت والسعودية وإيران

دعا تقرير اقتصادى كويتى كلا من الكويت والسعودية وإيران إلى حل قضايا الحدود البحرية بين الدول الثالث فى شمال الخليج العربى، واقتسام الثروات الطبيعية إليها، والتى وصفها التقرير بأنها واحدة، وذلك من أجل نقل المنطقة إلى الاستقرار والهدوء الضرورى لخلق علاقات إيجابية وحقبة بناءة بدلا من حقبة الهدم.

وأشار تقرير الشمال (أشهر تقرير اقتصادى يصدر بشكل أسبوعى فى الكويت) إلى أن حقل: الدرة أو الدرر الذى لم يتم تقاسمه بين الدول الثلاث حتى الآن غنى جدًا بالغاز، وقد يكون أكبر حقول العالم باحتياطى قد يبلغ ٢٠ تريلون قدم مكعب، موضحًا مع إيران عرضت تخطيط الحدود البحرية مع الكويت منذ عامين، لكنها لم تلق جوابًا من الكويت، وأعلن النائب الثانى لرئيس الوزراء السعودى: الأمير سلطان بن عبد العزيز عن قرب تخطيط الحدود البحرية مع الكويت، وكذلك أعلن النائب الأول لرئيس المجلس الوزراء الكويتى: الشيخ صباح الأحمد تصريحًا مماثلا فى العام الفائت لكن لم تحقق شىء من ذلك؛ مع أن قضايا الحدود فى منطقة الخليج، والجزيرة العربية من أخطر المشكلات وأكثرها كلفة.

وفى الوقت ذاته.. تطرق التقرير إلى سوء الأحوال المعيشية فى العراق؛ نتيجة الحظر الاقتصادى المفروض عليه، فذكر أن نصيب الفرد العراقى من الدخل قد ارتفع نتيجة ارتفاع أسعار النفط من ٤٤٠٠ دولار أمريكى فى عام ١٩٧٠ إلى نحو ٨٢٠٠ دولار فى عام ١٩٧٩ ثم انخفض إلى نحو ٣٢٠٠ دولار فى عام ٨٢ بعد سنتين من اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، ثم رواح حول ٧٠٠ دولار فى عامى ٩٢، ١٩٩٣ بعد احتلال الكويت وتعرض العراق للعقوبات المعروفة. وقال التقرير: إن الناتج المحلى الإجمالى للعراق، بالأسعار الجارية قد هبط من نحو ٤ مليارات دولار أمريكى فى عام ١٩٨٨ إلى نحو ٤٠,٨ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ ثم هبط بشكل

كبير مع توقف تصدير النفط العراقى إلى نحو ١٥ مليار دولار فى عام ١٩٩١، وراوح ما بين ١٥ إلى ١٨ مليار دولار ما بين عامى ١٩٩٢ و١٩٩٩ التى بلغ فيها أعلى مستوياته عند ١٩ ملياراً.

موقع «إسلام أون لاين»

٢٥ مايو ٢٠٠٠

●●●

دول الخليج.. ماذا بعد النفط؟!

مستقبل الخليج العربى بعد النفط . . أصبح قضية ملحة ومطروحة على بساط البحث ومراكز الدراسات فى دول مجلس التعاونى الخليجى . . القضية فرضت نفسها بعد حالات المد والجزر المتكررة فى أسعار البترول خلال السنوات الماضية . . وفرضتها أيضًا السياسات التى وصل بعضها إلى حد التصادم من قبل الدول المستوردة للنفط والتى تحاول من وقت إلى آخر فرض قيود أو ضرائب بأشكال مختلفة للحد من استيراد البترول . .

والأكثر من هذا وذاك هو محاولة تلك الدول ابتكار مواد جديدة بديلة للبترول إضافة إلى سعى الولايات المتحدة الأمريكية تساندها عدة دول أوروبية مستوردة للبترول إلى التلويح بفرض عقوبات على الدول المصدرة إذا تمسكت بحقوقها فى تحديد سقف الإنتاج لرفع أسعار النفط . . كل هذه السياسات تؤدى إلى انخفاضات متتالية فى الأسعار مما يجعل «الذهب الأسود» سلعة بلا قيمة فى أسواق العالم . . التحقيق التالى يبحث فى مستقبل الخليج بعد حقبة النفط والبدائل الاقتصادية المطروحة لقيادة عمليات التنمية .

فى البداية أوضح الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح وزير الدولة الكويتى للشئون الخارجية أن سؤال ماذا بعد النفظ فى غاية الأهمية والحساسية باعتباره سؤالا لا تقتصر أهمية الإجابة عنه على دول مجلس التعاون الخليجى إنما يجب أن تشارك بالإجابة عنه جميع دول العالم سواء أكانت دولا منتجة للنفظ أم مستهلكة .

وأضاف إن هذا السؤال لا يعنى نضوب النفط بالمعنى الجيولوجى المادى للكلمة ولكن ما نقصده هو ما تم إحرازه من تقدم علمى وتقنى يساعد على البحث عن بدائل للطاقة البديلة وتقليل الاعتماد على المصادر الهيدروكربوية كمصدر رئيسى للطاقة من شأنها أن تجعل النفط سلعة غير ذات أهمية فى الاقتصاد العالمى موضحا أن الأمر يتطلب من دول مجلس التعاون إيجاد منظومة اقتصادية متكاملة لا تعتمد على النفط وحده

كمدخل رئيسى فى اقتصادها بما فى ذلك إنشاء صناعات تهدف إلى استغلال جميع الموارد الطبيعية والبشرية التى تزخر بها دول المجلس.

مضيفًا أنه لا يمكن أيضًا أن تقوم هذه المنظومة ولا أن تحقق الأهداف المرجوة منها دون الاعتماد على الطاقة البشرية كأساس لثروتنا الحقيقية فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مشددا على أن الأمر يتطلب منا إعداد كوادر بشرية مؤهلة يمكن الاعتماد عليها فى تحقيق الأهداف لمستقبل ما بعد النفط.

من جانبها أكدت الدكتورة فايزة محمد الخرافى مديرة جامعة الكويت أخمية التساؤل المطروح مشددة على أنه سؤال يهم دول العالم أجمع نظرا لما للنفط من أثر فى حياة كل الدول والشعوب خاصة على وضع دول مجلس التعاون الخليجى فكثير من دول العالم المستهلكة للنفط قد أخذت أهبتها لعصر ما بعد النفط جاهدة فى سعيها إلى توفير مصادر بديلة للطاقة ومواد جديدة للصناعة مشيرة إلى أنه أصبح من الحقائق المقررة أن منابع النفط إلى نضوب فى مدى لا يتجاوز قرنا من الزمن تتفاوت فيه أعمار النفوط بين عقد من السنوات وعقود عدة وهو ما ينطبق على مجلس التعاون وإن كان احتياطى أكثرها أطول عمرا من غيره.

وشددت على أهمية أن تتوجه دول مجلس التعاون الخليجى إلى بناء الإنسان وتعديل سلوكه وتوجهاته بما يلبى حاجات «عصر ما بعد النفط» بحيث تتوقد فى عقله وفؤاده إرادة التغيير.

د. ميمونة الصباح مديرة مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية قالت إن: التاريخ يحدثنا عن أن عصر النفط جاء مواكبا لتغيرات وتطورات إقليمية وعالمية كبرى حفل بها القرن العشرون فقامت على شطآن الخليج وعلى رمال الجزيرة العربية بنية حديثة من المدن العصرية تحاكى المدن الكبرى فى العالم المتقدم.

وأوضحت أن بعض الدراست التنبؤية الحديثة تشير إلى أن العمر الافتراضى لنفوط دول مجلس التعاون الخليجى يتراوح بين بعض وعشرين سنة وما يزيد قليلا على مائة عام وذلك على افتراض ثبات معدل الإنتاج الحالى وثبات معدلات الطلب العالمية على

هذه السلعة واستمرار الدول الأخرى المنتجة للنفط بمعدلات إنتاجها الحالى وهو أمر غير مضمون مما سيترتب عليه ضغط دولى لزيادة معدلات الإنتاج من دول الخليج مثل الكويت والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية اسعودية الأمر الذى سيهبط بالعمر الافتراضى للنفط إلى ما دون التقدير السابق وفى مقدمة الدول المعرضة لهذه الضغوط الكويت لاعتبارات كثيرة متسائلة عن المستقبل وماذا أعددنا لمواجهته منبهة إلى أنه فى الكويت على سبيل المثال تمثل عائدات النفط والغاز الطبيعى المصدر الرئيسى للدخل القومى نحو (٨٥٪) من مجمل الدخل كما أن النفط والغاز هما المصدر الأساسى للطاقة اللازمة لتشغيل محطات توليد الكهرباء وتحلية المياه والمدى الزمنى لاحتمالات نضوب النفط والغاز الطبيعى لا يتعدى هذا القرن على أحسن الافتراضات أو منتصفه على افتراضات أخرى. ويواكب ذلك معدل النمو السكانى الحالى للكويتيين والذى يبلغ ٣,٠٢٪ وإذا ظل هذا النمو على حاله فسيرتفع عدد السكان من ٦٨١، ٨٣١ نسمة عام ٢٠٠٠م إلى ٠٨١, ٩٧٩, ١٤ نسمة عام ٢١٠٠م وهى زيادة سكانية هائلة تحتاج لإعادة نظر فى ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية المتوقعة خلال هذا القرن مشيرة إلى أن هذين التحديين الأساسيين سوف يتولد عنهما تحديات تابعة مثل توفير الأمن المائى لهذا العدد الهائل من السكان والقضية الإسكان والنمو العمرانى وقضية الخدمات الصحية والتعليمية وغيرهما.

وهنا يبرز التساؤل: وماذا بعد النفظ ونبادر إلى القول قبل النفط كان الإنسان هو مصدر التنمية وهدفها وسيبقى بعد النفط مطالبا بإعادة سيرة آبائه وأجداده وفق متغيرات العصر فهل عجز الإنسان الكويتى أو الخليجى عن صنع الحياة على أرضه قبل تفجر النفط فى أرجائها. وأشارت د. ميمونة الصباح إلى أن الدراسات القائمة على أسس علمية تؤكد أن مخزون النفط ناضب لا محالة وأن تطوير حقول النفط فى الخليج وتوظيف تقنيات حديثة فى هذا التطوير وإن كان يحتاج إلى استثمارات ضخمة تستنزف جانبا كبيراً من عائدات النفط فإنه ضرورة مستقبلية كما أن اكتشاف وتنمية مصادر بديلة للطاقة أمر يحتاج إلى دراسات جادة لأنه حتمية لا مفرد منها.

فى الإطار ذاته أوضح الشيخ على الخليفة الصباح وزير النفط والمالية الكويتى الأسبق إلى أن قضية البترول وعمره الافتراضى مجرد جزئية بسيطة فى العملية التنموية ولابد من الاهتمام بالارتقاء وتطوير جميع الجوانب لضمان تحقيق الأمان والأمن والرفاهية للشعوب الخليجية مشيرا إلى أنه لا يمكن بأى حال من الأحوال الاعتماد على الإحصائيات التى تحدد مستوى الاحتياطى من البترول نظرا لكون أغلب هذه الإحصائيات غير دقيق بسبب تطور العلم فى مجال اكتشاف البترول عاما بعد عام الأمر الذى أسهم فعليا فى ازدياد أعداد الآبار المكتشفة مشيرا إلى أن بعض الخبراء توقعوا نضوب بئر بحر الشمال مع بداية السبعينيات إلا أن شيئًا من ذلك لم يحصل وما زال بحر الشمال ينتج كميات كبيرة من البترول سنويًا.

وأضاف أن الاعتماد على نماذج محددة ومعينة فى تحديد الأسعار بالاقتصاد أمر خاطىء لكون السعر يعتمد على موضوع العرض والطلب.

ومن جهته استعرض الدكتور زين الدين عبد المقصود أستاذ العلوم الاجتماعية فى جامعة الكويت الرؤية الاستراتيجية الاستشرافية للنفط فى دول مجلس التعاون الخليجى مبينا أن الاحتياطى النفطى لدول الخليج يمثل الرصيد الاستراتيجى لأهم مصدر من مصادر الطاقة الأولية المستخدمة فى العالم إذ يسهم بنحو ٤٠٪ من إجمالى هذه الطاقة إذ تشير الإحصاءات الدولية إلى أن الاحتياطى النفطى العالمى المعروف والمتاح حاليا يقدر بنحو ١٠٣٣,٥٥ مليار برميل يتركز منه فى منطقة الخليج العربى وحدها نحو ٦٧٠,٣٥ مليار برميل أى بنسبة تبلغ نحو ٦٥٪ من مجموع الاحتياطى العالمى موضحا أن هذه الكمية الضخمة والنسبة الكبيرة من الاحتياطى النفطى تتوزع بين دول الخليج العربى التى تضم أكبر خمس دول فى العالم تمتلك احتياطيا نفطيا تأتى على رأسها المملكة العربية السعودية وتمتلك دول مجلس التعاون الخليجى وحدها نحو ٤٦٨,١٥ مليار برميل أى بنسبة ٤٥,٢٧٪ من مجموع الاحتياطى النفطى العالمى وبنسبة نحو ٧٠٪ من احتياطى نفط دول الخليج العربى بما يكشف لنا بما لا يدع مجالا للشك مدى ثقل الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربى بصفة عامة ودول مجلس

التعاون الخليجى بصفة خاصة فى تأمين مستقبل سوق النفط العالمى مشيرا إلى أن هذه الأهمية الاستراتيجية سوف تزداد عندما ينضب النفط من دول كثيرة منتجة حاليا للنفط مع نهاية الربع الأول من القرن الحالى حيث تتراوح الأعمار الافتراضية لاحتياطى نفط هذه الدول ما بين ٦ , ٥ سنة و٢٣ سنة فقط .

وقال إن العمر الافتراضى للنفط على مستوى العالم يبلغ حوالى ٥ , ٣٨ سنة وهو عمر زمنى قصير جداً وفى ضوء تطبيق معادلة العمر الافتراضى للنفط أمكن تقدير العمر الافتراضى للنفط فى دول مجلس التعاون الخليجى وباقى الدول الخليجية الأخرى يتضح أن العمر الافتراضى للنفط فى : الكويت ١٢٩ سنة، والأمارات ٧ , ١١٩ والعراق ١١٦ والسعودية ٨٧ وإيران ٢ , ٦٦ سلطنة عمان ٧ , ٢٣ وقطر ٢٠ والبحرين ٣ , ٢ أما دول العالم فالعمر الافتراضى للنفط هو ٥ , ٣٨ سنة .

وفى نهاية كلامه أوصى د . عبد المقصود بضرورة الإسراع بتبنى دول المجلس إنشاء «مركز خليجى موحد» تسهم فى تمويله جميع دول المجلس لتنمية وتطوير الطاقة الكهروشمسية على المستوى التجارى لتنمية وتطوير الطاقة الكهروشمسية على المستوى التجارى وبتكلفة منافسة بما يمكننا من تحقيق أمن الطاقة من ناحية وتصدير فائض الإنتاج للأسواق العالمية من ناحية أخرى .

ودعا دول المجلس لتبنى ما بدأته دولة الكويت منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضى بإنشاء «صندوق الأجيال القادمة» بتوجيه جزء من عائدات النفط قبل أن ينضب لتمويل هذا الصندوق ودعمه لتأمين مستقبل الأجيال القادمة مع ضرورة حسن استثمار رصيد هذه الصناديق بصورة آمنة بما يحفظ حق الأجيال القادمة فى ثروة بلادها الأساسية .

نوال الفزيع مديرة إدارة بحوث الطاقة بوزارة النفط والممثل الوطنى لدولة الكويت بالأوبك تحدثت عن التقلبات المستمرة فى مستويات أسعار النفط الخام والسياسات التى تنتهجها الدول الصناعية الكبرى ضد النفط الخام ومنتجاته مبينة أن الدول الصناعية تفرض عددا من السياسات الضريبية والتمييزية الموجهة ضد النفط الخام ومنتجاته تحت

ذرائع مختلفة لتحقيق أهداف متعددة تتعلق بتمويل ميزانياتها وتشجيع استخدام مصادر الطاقة البديلة المتاحة لهذه الدول.

وخلصت الفزيع إلى أن العوامل والمستجدات المؤثرة على الأسواق النفطية خاصة تلك السياسات التى تنتهجها الدول الصناعية والتطورات التكنولوجية قد تشكل ضغوطا على أسواق النفط سوف تنخض إلى حوالى ٣٨,٨٪ فى العام ٢٠٢٠ مقابل ٤١٪ فى العام ٢٠٠٠ فى حين ستزداد حصة الغاز الطبيعى إلى ٢٩٪ مقابل ٢٥٪ كما ستثبت حصة مصادر الطاقة الأخرى (الهيدروليكية والنووية) عند ٩٪.

مجلة «الأهرام العربى»

٥ يناير ٢٠٠٢

●●●